



## الاجتماع الثالث للمؤتمر العالمي حول القضاء الدستوري

### «القضاء الدستوري والاندماج الاجتماعي»

سيول، جمهورية كوريا، 28 أيلول/سبتمبر – 1 تشرين الأول/أكتوبر 2014

### وثيقة توجيهية

إن القضاء الدستوري<sup>(1)</sup>، سواء كان مصدره محاكم أو مجالس دستورية متخصصة، أو محاكم عادية (محاكم عليا)، أصبح يشكل مكونا أساسيا لمعظم الديمقراطيات. كل هذه المحاكم على اختلاف مسمياتها، سيطلق عليها فيما بعد «محاكم دستورية».

يتمثل الدور الأساسي للمحاكم الدستورية في ضمان سمو الدستور، وحتى تكون الدساتير وثائق حية قادرة على التأثير في الحياة الاجتماعية، وحتى لا تبقى هذه الوثائق عبارة عن نصوص مجردة بعيدة عن الواقع، فإن المحاكم الدستورية مطالبة بالسهر على تنفيذ المبادئ الأساسية التي تتضمنها هذه الدساتير مثل مبادئ الديمقراطية، فصل السلط، حماية حقوق الإنسان، سيادة القانون. لذا يجب أن تضطلع كل محكمة بمهامها في إطار اختصاصاتها التي يمنحها إياها الدستور والتشريع اللذان ينظمان نشاطاتها.

كل محكمة دستورية، إن أجلا أو عاجلا، مدعوة للنظر في مسائل اجتماعية، سواء تعلق الأمر بفض نزاع بين فاعلين اجتماعيين، أو القيام بعمل وقائي لفرض احترام دستورية قانون قبل دخوله حيز التنفيذ، وفي هذه الحالة، تستبق المحاكم هذه النزاعات المحتملة بشكل نظري بإصدار أحكام تقضي بعدم دستورية قانون، كان يمكن أن يتسبب في نزاعات اجتماعية، وذلك قبل أن يدخل هذا القانون حيز التنفيذ.

يمكن للنزاعات الاجتماعية أن تتعدد مصادرها، فمنها ما يكون مرتبطا بتزايد الفوارق بين أجور مختلف الطبقات الاجتماعية، وهو فارق يمكن أن يصبح مسألة قانون ضريبي، ومنها ما يكون مرتبطا

(1) تبنى المؤتمر الدولي حول القضاء الدستوري تعريفا واسعا للقضاء الدستوري، بحيث أصبحت صلاحيات هذا النوع من القضاء تسمح له بالنظر في المواضيع الخاصة بحقوق الإنسان، إلى جانب اختصاصه بالبت في المنازعات الانتخابية، والتنازع في الاختصاص، أو قيامه بدور محكمة عليا في القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان.

بالبنية الديمغرافية لبلد معين ، فعلى سبيل المثال يمكن أن تنشأ نزاعات بين الأجيال حين يتعلق الأمر بالتشريع الخاص بالضمان الاجتماعي. كما أن مسألة المساواة بين الرجل والمرأة غالبا ما تكون بدورها مرتبطة بالنزاعات الاجتماعية. بالإضافة إلى هذا ، يمكن للمشاكل الاجتماعية أن يكون مردها توزيع موارد الدولة فيما بين مختلف القطاعات العمومية ، مثل الصحة والتربية ، في مثل هذه الحالات حتى وإن بدأ الأمر للوهلة الأولى أنه يتعلق بمسألة معزولة ، فإنه يمكن أن يكون مؤشرا أوليا على وجود مشكلة اجتماعية ستكتسي طابعا عاما فيما بعد.

إذا لم يتم حل النزاعات الاجتماعية ، فإن السلم الاجتماعي يبقى مهددا - وخاصة حين يتعلق الأمر بدول ذات أنظمة حكم استبدادية - كما أن غياب الحل في بعض الحالات يمكن أن يتسبب في احتجاجات عنيفة ، كما لاحظنا ذلك في عدة بلدان. بالإضافة إلى ذلك ، تمثل حركات مثل "اغضبوا" أو "لنحتل وول ستريت" ، وهذه الحركات وإن لم تكن في الواقع انتفاضات ، فإنها تؤشر على وجود إشكالات يمكن أن تطرح ، بشكل أو بآخر ، أسئلة قانونية على المحاكم الدستورية.

لقد زادت العولمة من حدة هذه النزاعات. فتحويل مبالغ كبيرة من المال من بلد لآخر في بضع ثوان من الممكن أن يزعزع استقرار عملات واقتصاديات دول بأكملها. كما أن الحد من هذا التدفق المالي قد يؤدي إلى نزاعات في مجال حق الملكية ، ومثل هذه الأمور تطرح أمام المحاكم الدستورية لتحديد نطاق هذا الحق حسب الدستور.

إن رؤوس الأموال ليست الوحيدة التي يمكن لها أن تنتقل على نطاق واسع من بلد إلى آخر ، بل هناك أيضا الأشخاص الذين يغادرون المناطق الأكثر فقرا في العالم في محاولة لبناء حياة أفضل في البلدان الأكثر ثراء. و غالبا ما تسعى هذه البلدان الى احتواء تدفقات المهاجرين بطرق مختلفة ، في هذا السياق تشكل معاملة المهاجرين قضية دستورية متكررة ، وهناك عدة قضايا أخرى ، خاصة مسألة الحق في اللجوء التي تطرح أمام المحاكم الدستورية.

يمكن لهذه المواضيع أن تكون في صلب مناقشات الدورة الثالثة للمؤتمر الدولي حول القضاء الدستوري ، والذي سيكون هدفه أيضا تسليط الضوء على الكيفية التي تعالج بها قضايا الاندماج الاجتماعي و النزاعات الاجتماعية في المحاكم الدستورية. هكذا يمكن للقضاة المشاركين أن يستفيدوا من تجارب زملائهم ، سواء الإيجابية منها أو تلك التي لم تتمكن فيها المحاكم من حل هذه النزاعات ، بسبب طبيعتها أو بحكم محدودية صلاحيات هذه المحاكم.

و قد قسمت خطة العمل المخصصة لموضوع "القضاء الدستوري و الاندماج الاجتماعي" إلى أربعة مواضيع فرعية هي :

1- التحديات الناجمة عن الاندماج الاجتماعي في عالم تسوده العولمة

2- المعايير الدولية الخاصة بالاندماج الاجتماعي

3- المواثيق الدستورية التي تتناول أو تدعم الاندماج الاجتماعي

4- دور القضاء الدستوري في مجال الاندماج الاجتماعي